خبير قانوني لـ(المدى): انتخابات الحكومات المحلية غير مرتبطة بتشكيل المفوضية

بغداد تغازل مجالس المحافظات بقانون واسع الصلاحيات

عمليات الفرز في الانتخابات السابقة... ارشيف

أيام قلائل تفصل عن موعد إعلان مفوضية الانتخابات الجديدة وفق ما تتحدث عنه الأمم المتحدة عبر مبعوثها في العراق مارتن كوبلر، الذي اتفق مع اللجنة البرلمانية المتخصصة بالانتهاء من هذا الملف في الشهر المقبل، ليتم بعدها التحضير لانتخابات مجالس المحافظات مطلع العام المقبل، والتي تعد الأولى من نوعها بعد رحيل القوات الاميركية نهاية العام الماضي.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

تأتي هذه التحديات بالتزامن مع إبداء عدد من المحافظات امتعاضها مما اعتبرته سلب صلاحيتها من قبل الحكومة المركزية،و يحاول البرلمان الآن الحد منها من خلال قانون تم التحضير له منذ فترة واصطدم بالكثير من العقبات حتى أعلن أمس عن انجازه بالصورة النهائية تمهيدا لعرضه أمام البرلمان.

وأنهت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية، امس، قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم وقالت انها ارسلته إلى رئاسة مجلس النواب بعد إجراء التعديلات النهائية عليه،وفيما أشارت إلى أن تعديل القانون شمل ٢١ مادة من أصل ٥٥، أوضحت أن القانون أعطى صلاحيات إدارية وأمنية ورقابية واسعة للمحافظات.

عضو اللجنة النائب نجم عبد الله في مؤتمر صحفي عقده، امس في مجلس النواب وحضرته (المدى) ان لجنته أرسلت قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ إلى رئاسة البرلمان بعد الانتهاء مما اسماه اللمسات الأخيرة، واعتبر ان "القانون يحدد شكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات".

ويشمل التعديل، حسب عبد الله ٢١ فقرة من اصل ٥٥، وقال "بموجبه تم إعطاء صلاحيات إدارية وأمنية ورقابية واسعة للمحافظات".

ويرى عضو لجنة الأقاليم والمحافظات أن الوضع السياسي لن يستقر إلا بتوسيع صلاحيات المحافظات، فضلا عن إعطاء نسبة اكبر من الموازنة للمحافظات.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد، في التاسع من تشرين الثاني ٢٠١١، أنه يتجه نحو زيادة صلاحيات الحكومات المحلية وتحويل كثير من المشاريع عليها، متمنيا أن تكون المحافظات قادرة على تنفيذ المشاريع، كما أشار إلى أن إعلان الأقاليم خلال هذه الفترة سيتحول إلى كارثة.

المحافظات تنتظر بفارغ الصبر انتخابات الحكومات المحلية بعد دورة عصفت بالكثير من المشاكل في مقدمتها التظاهرات التي شهدتها مدنها على تردي الخدمات، فضلا عن اعلان البعض منها اقليما وهو ما زاد الوضع حساسية بين بغداد والمحافظات، كما ترتبط الانتخابات باختيار المفوضية الجديدة، لكن خبراء قانونيين قللوا من اهمية هذا الامر، مشددين على امكانية اقامتها حتى وان عجز السياسيون عن تشكيل مفوضية جديدة.

الخبير القانوني طارق حرب قال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "يوجد هناك ٩ اشهر لإقامة انتخابات مجالس المحافظات، وبالتالي فان عجز اللجنة المتخصصة عن اختيار المفوضية و تشكيل واحدة جديدة، لايمنع من اجراء الانتخابات في موعدها فبإمكان المفوضية الحالية اقامة الانتخابات، او حتى البدء من حيث وصلت سابقتها وان تعطل تشكيلها بعد الشهر الرابع كما تحدثت عنه الامم المتحدة".

وعن قانون الانتخابات الذي بموجبه ستكون عملية الاقتراع على مرشحي مجالس المحافظات قال حرب "إن لم يكن هناك تشريع جديد فمن الممكن ان يطبق القانون الحالي"، مشددا على عدم وجود تخوف من تأخر اجراء قانون لمجالس المحافظات لان القانون وضع حلا لها.

وسبق ان تحدث رئيس المفوضية فرج الحيدري لـ(المدى) عن الحاجة لـ (١٨٠) يوما لاجراء اي انتخابات، لكن حرب رد بالقول "لا يوجد نص قانوني يحكم كلام رئيس المفوضية، انه اجتهاد شخصي يتعلق بالترتيبات، عليهم البدء منذ للتحضير وتسليم المفوضية اللاحقة ملف الإنتخابات الى النقطة التي وصل اليها".

واستبعد الخبير القانوني، تعطيل انتخابات الحكومة المحلية، وقال "ان الكتل مصرة على اقامتها في بداية العام المقبل، وان في ذلك مصلحة شخصية لهم وهم يبحثون عنها في هذه الفترة، كما ان مبدأ التداول السلمي للسلطة امر أقر دستوريا".

وتشهد الساحة السياسية في العراق، إضافة إلى الأزمات المزمنة بين قائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة أقاليم منها إعلان محافظة صلاح الدين إقليما اقتصاديا وإداريا منفصلا احتجاجا على التهميش وإجراءات الاعتقال والاجتثاث التي طالت العشرات من أبنائها، كما أعلنت القائمة العراقية في مجلس محافظة ديالى، عن تقديم ورقة عمل للحكومة المركزية تتضمن تسعة مطالب لحل كافة المشاكل داخل المحافظة، مؤكدة أن المحافظة ستعلن إقليماً في حال عدم الاستجابة خلال ثلاثة أيام.

فيما أعلن مجلس محافظة الأنبار، مطلع الشهر الحالي،عن تشكيل ثلاث لجان تستبين الأولى آراء الأهالي بشأن إعلان الأنبار إقليماً مستقلاً استناداً إلى طلب من عشرة أعضاء في مجلس المحافظة، والثانية لمتابعة شؤون المعتقلين من ضباط الجيش السابق، والثالثة للتوجه إلى بغداد للقاء رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء ومناقشتهما بشأن التجاوزات الحاصلة.

يذكر أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

انتخابات تختبر المالكي وعلاوي والحكيم

يفترض ان يقوم العراق بتنظيم انتخابات مجالس المحافظات قبل نهاية السنة الحالية. فصلاحية الحكومات المحلية تنتهي مطلع العام المقبل، واذا بقيت يوما اضافيا فإنها ستبقى بوصفها "حكومات تصريف اعمال" ولا احد يتمنى او يوافق على ذلك. ورغم ان كل الاحزاب تتجنب حتى الان التنبيه الى قرب هذا الاستحقاق الكبير، فإن امامنا ٣ اسئلة كبرى، ليس بينها سؤال خطير من قبيل: هل ستكون هناك انتخابات هذه السنة ام ان حلفاء رئيس الحكومة وخصومه يفضلون ان يتناسوا الموضوع بذرائع شتى؟

الاسئلة تتعلق باختبار كبير ينتظر القائمة العراقية، واختبار كبير ينتظر مدى شعبية المالكي، واختبار كبير ينتظر "حيرة ايرانية" في اعادة تعريف دورها داخل البيت الشيعي العراقي.

ستكون انتخابات مجالس المحافظات اختبارا كبيرا للقائمة العراقية التي تشكلت من تحالف لافت للنظر بين اطراف جبهة التوافق "السنية" السابقة والاطراف العلمانية "العابرة للطائفية". فهل سيمكن ان تشهد انتخابات الحكومة المحلية نجاحا للقائمة العراقية نفسها كالذي شهدته عام ٢٠١٠ في انتخابات البرلمان؟ وهل يمكن القول ان هذه القائمة لم تتأثر بالزلازل التي واجهتها طيلة العامين الماضيين، وانها لم تتصدع بسبب غياب علاوي عن اي منصب مهم، وخسارات مهينة في الحقائب الوزارية العديدة، وغموض في مستقبل نائب رئيس الجمهورية المتهم...الخ؟ وبالتالي سيمكنها ان تدخل انتخابات مجالس المحافظات بالقوة ذاتها، ام لا؟

اما الاختبار الاخر فسيجري داخل البيت الشيعي. اذ ان انفصال منظمة بدر رسميا عن المجلس الاعلى يعني في قراءة سريعة، ان طهران تواصل معاقبة عمار الحكيم زعيم المجلس، على تمرده النسبي ضد توجهات ايران. فمنذ رفض الحكيم تجديد ولاية المالكي قبل عامين وهو يتعرض لعقوبة ايرانية لم تعد سرا، والاعلان الرسمي عن خسارة الحكيم لمنظمة بدر التي تمتلك ١١ مقعدا في البرلمان (مقابل ٨ للمجلس) يعني ان طهران لا تزال غاضبة على زعيم المجلس الاعلى المصر على انتقاد حكومة المالكي مع فريق قوي مكون من عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية المستقيل، وباقر جبر الزبيدي الوزير العتيد وغير المقتنع بوجوده العادي في البرلمان.

وبالتأكيد فإن منظمة بدر صارت "بريئة الذمة" امام الحكيم وستكون حليفة للمالكي في انتخابات مجالس المحافظات، وسيكون امام الحكيم ان يذهب وراء المنظمة ويخطب ود المالكي او ان يبحث عن ما تبقى من شيعة يعارضون المالكي مثل الجلبي وحزب الفضيلة والصدريين.

لكن المالكي سيظل يحاول رص كل الصفوف الشيعية وراءه، وربما سينجح في احراج معظم الاحزاب الشيعية ضمن هذا الاطار، عبر اثارة قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وسواها من الموضوعات التي تمس مخاوف الطائفة على مستقبلها في ظل تدهور وضع الطائفة العلوية في دمشق.. الا ان الامور لا تنتهي هنا.

فالمشكلة التي تواجه المالكي ان مجالس المحافظات اعادت تعريف دورها خلال العامين الاخيرين، واكتسبت قوة اكبر من السابق.. صارت البصرة تحدق في اصدقائها من عمالقة النفط وتفكر بمآلاتها وسط تلكؤ احزاب العاصمة.. كما ان محافظات المنطقة الغربية راحت تدخل جدلا جادا بشأن الفدرالية. اما حلفاء المالكي الذين حكموا ٧ محافظات في الدورة المنتهية ولايتها، فلم يحققوا منجزا كبيرا، وهناك جمهور واسع ينتظر ان يقوم بمعاقبة المتلكئين في ادارة محافظاتهم. وهذا ما سيصعب مهمة المالكي كثيرا في تثبيت سلطته داخل محافظاته السبعة، ومواجهة خصومه في الموصل والرمادي وتكريت، خاصة وان خسارته ستعني ان محافظات كثيرة سيكون في وسعها ان تشهر في وجهه عام ٢٠١٣ "ورقة الفدرالية" التي تهدد بتحويله الى مجرد "اكبر موظف في بغداد"، اضف الى ذلك ان خصومه المنهزمين في اروقة مجلس الوزراء قد يجدون ثغرات كبيرة لنقل المعركة الى الحكومات المحلية، حيث المعارك اقرب الى الناس، ووقودها "اسرع اشتعالا".. ومفاجآتها عصية على التخمين في موسم المفاجآت الاقليمي.

مجلس النواب يتقصى من عفتان تردي واقع الكهرباء

عبد الكريم عفتان

فرهاد الاتروشي

□ بغداد/ المدى

أعلنت لجنة النفط والطاقة البرلمانية، امس، أن جلسة مجلس النواب الخميس المقبل ستشهد استضافة وزير الكهرباء على خلفية تردي الخدمة وللاستفسار عن العقود المبرمة من قبل الوزارة خلال الفترة السابقة. وقال عضو اللجنة النائب فرهاد الاتروشي في تصريح لوكالة السومرية نيوز"، إن "اللجنة حددت الخميس المقبل موعدا لاستضافة وزير الكهرباء كريم عفتان"، لافتا إلى أن "لجنته أرسلت كتبا كثيرة للوزارة للاستفسار عن واقع تردي خدمة الطاقة الكهربائية، إلا أن الوزارة لم ترد منها أجوبة عليها". وأضاف الأتروشي أن "اللجنة ستطالب الوزير بتفسيرات عن تردي واقع الخدمة وشرح ماهية العقود المبرمة من قبل الوزارة خلال الفترة السابقة"، مؤكدا أنه "تم تشكيل لجنة خاصة من برلمانيين من لجنة الخدمات والنفط والطاقة ومن لجان أخرى للتحقيق في إخفاقات الوزارة في تحسين خدمة الكهرباء". وكانت رئاسة مجلس النواب رفعت، امس الاثنين ١٢ آذار ٢٠١٢، جلسة المجلس الـ٢٩ إلى الخميس المقبل، وفيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت قراءة ثلاثة قوانين، تم تأجيل قراءة ثلاثة قوانين أخرى مقررة امس إلى الجلسة المقبلة. وكان مجلس النواب قد عقد، أمس الاثنين ١٢ آذار ٢٠١٢، جلسته الـ٢٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٢٩ نائبا، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد مناقشة ستة مشاريع قوانين بينها قانون إنشاء صندوق تعويض ذوي ضحايا الإبادة الجماعية ومقترح قانون تعديل قانون الجوازات. وأعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط ٢٠١٢ أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، كما أكدت إنجاز الربط النهائي لخط (قائم . تيم ٤٠٠ كي. في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني. يذكر أن العراق يعاني نقصا في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة.

المحاصصات المذهبية والحزبية تقوّض المشاريع في ديالى

□ بغداد/ المدى

أجمع عدد من المسؤولين والمثقفين في محافظة ديالى على ان المحاصصات المذهبية والحزبية قوضت المشاريع التنموية في ديالى خلال السنوات الثلاث الماضية،داعين الى اعتماد الشخصيات التكنوقراطية والأكاديمية للنهوض بالمنظومة الإدارية للمحافظة وتطويرها خلال الدورة الانتخابية القادمة .

وقال عضو مجلس ديالى عن ائتلاف دولة القانون عامر الخزرجي لوكالة كردستان للأنباء ان المزايدات والمحاصصات الطائفية انعكست سلبا على الجانب التنموي في المحافظة مبينا ان جميع الكتلة السياسية في المحافظة تحاول ان تحيز الانجازات والنجاحات لصالحها".

ودعا الخزرجي الكفاءات المهنية الى انقاذ المنظومة الادارية في المحافظة من خلال خوض الانتخابات المحلية المقبلة بقوائم لا تحمل اي عنوان حزبي او طائفي محملا الناخبين مسؤولية اختيار الشخصيات الأكاديمية القادرة على النهوض بالواقع الخدمي والعمراني وتوجيه الموارد والميزانيات لإعادة تأهيل البنى التحتية التي ما زالت منهارة. من جانبه أكد عضو مجلس ديالى عن التحالف الكردستاني جليل ابراهيم ان "الكثير من الكتل السياسية في ديالى تعمل بأطر حزبية وفئوية ضيقة من اجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها دون النظر الى مصلحة المواطن بالدرجة الأساس". وأشار إبراهيم ان "التعددات الحزبية وأزمة الإقليم التي شهدتها المحافظة مؤخرا انعكست سلبا على الواقع الخدمي في ديالى وسببت تعطيل مشاريع الاعمار والتنمية بشكل كبير".

فيما قال رئيس المجلس المحلي لناحية هبهب سالم جواد الربيعي ان "المحاصصات الطائفية طوال السنوات الثماني الماضية على مستوى البلد والمحافظة أفرزت أسوأ منظومة سياسية في العالم مما اثر سلبا على مجمل العملية السياسية بجوانبها المتعددة".

وعزا الربيعي التدهور الخدمي والاداري في ديالى والبلاد بشكل عام الى العجالة في كتابة الدستور وحل الاجهزة الامنية والادارية عام ٢٠٠٣ من قبل الحاكم المدني للعراق بول بريمر.

واكد على "وجود مراهنات على ديالى من خلال تأجيج الصراعات المذهبية والعشائرية من قبل جهات خارجية مستغلة هشاشة العملية السياسية وغياب الكفاءات الادارية". ورأى مدير مؤسسة النور الجامعة احدى منظمات المجتمع المدني في ديالى احمد جسام ان" الاستحقاقات الانتخابية سببت وصول شخصيات غير مؤهلة وغير كفوءة الى مناصب مهمة في المحافظة وفي البلاد، داعيا الى انهاء المحاصصات المذهبية والحزبية التي عطلت الدور الرقابي على المشاريع العمرانية والتنموية".

وأوضح جسام ان "خضوع المناصب الإدارية في ديالى للمحاصصات المذهبية والحزبية سبب رديا واضحا في الواقع الخدمي وتذمر غالبية أهالي المحافظة من ذلك"،مضيفاً ان""الطائفية والحزبية موضوع معتمد في عموم سياسية البلد". وشدد الاعلامي مهدي شعنون على ان " الكثير من الاحزاب مستفيدة من الصراعات والنعرات المذهبية واتخذتها اوراقا رابحة ترمي بها كلما تراجعت شعبيتها" ،..مشيراً الى "وجود شواهد باعتماد العامل الطائفي من قبل بعض الكتل السياسية عند حدوث ازمات سياسية او قبيل كل انتخابات لتعزيز موقفها امام جماهيرها"، منتقدا تحريف مبدأ الشراكة الوطنية من قبل بعض الكتل وتحويله الى محاصصة طائفية وحزبية.

واضاف: ان "بعض الكتل تسعى لإبعاد النظرة الطائفية عنها وكسب اكبر عدد من الجماهير من خلال إشراك اشخاص مستقلين ضمن المناصب التي تحصل عليها في الدولة"،مؤكداً على ان "الطائفية حاضرة في جميع مفاصل حياتنا" . وحمل الكاتب اياد مهدي رؤساء الكتل السياسية مسؤولية الأزمات السياسية في البلاد وفي ديالى بسبب صراعاتهم المضطردة على المناصب والمنافع الحزبية .

ونوه مهدي الى "وجود حالات انسلاخ عن الحزبية والمذهبية في السلطة التنفيذية للدولة"، مستدركا بالقول"لكن بعض الكتل السياسية ما زالت منصاعة للطائفية بشكل تام". ويشكو مواطنو ديالى ومحافظات عدة منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ على يد القوات الأمريكية ضعف الخدمات وغياب خطط التنمية رغم الثروات الهائلة التي يحويها البلد بسبب الهيمنة الحزبية والطائفية على مؤسسات الدولة وتولي شخصيات غير مؤهلة مهنيا واداريا لمناصب مهمة وحساسة في الدولة.

وتبلغ مساحة محافظة ديالى ٧٧ ألف كم، وتتألف من خمسة أقضية و١٨ ناحية، ويبلغ عدد سكانها مليونين و٥٠٠ ألف شخص يمثلون أبناء القوميات الثلاث العربية والكردية والتركمانية، ويتسم الوضع الأمني في المحافظة بالتوتر وعدم الاستقرار.

مبنى محافظة ديالى ... ارشيف